GLOBAL DISABILITY SUMMIT

المستند التقني

للقمة العالمية للإعاقة

IDA International Disability Alliance

GLOBAL DISABILITY SUMMIT

© Global Disability Summit / 2026

المحتويات

1 القمة العالمية للإعاقة: الغاية الاستراتيجية والتموضع السياسي. 4

1.1 المشكلة التي تعالجها القمة العالمية للإعاقة **7**

1.2 طبيعة القمة العالمية للإعاقة: ما هي وما ليست عليه **9**

ما الذي يعنيه هذا الأمر عمليًا 12

1.3 المبادئ التأسيسية للقمة العالمية للإعاقة **13**

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقمة العالمية للإعاقة :

الأدوار المتميزة والمتكاملة 15

1.4 كيف تدفع القمة العالمية للإعاقة مسار التغيير **18**

1.5 لماذا تكتسي القمة العالمية للإعاقة أهمية الآن؟ **21**

2 من الالتزام إلى الأثر المستدام 23

ما الذي يعنيه هذا الأمر عمليًا 24

1 القمة العالمية للإعاقة: الغاية الاستراتيجية والتموضع السياسي

يحظى إدماج منظور الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتراف واسع النطاق في الالتزامات الدولية والأطر السياساتية العالمية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن الاعتراف وحده لا يكفل استمرار الاهتمام السياسي، ولا التنفيذ المنسق، ولا توفير التمويل الكافي عبر مختلف النظم. ولا يتمثل التحدي في غياب المعايير أو الأدلة، بل في الافتقار إلى آلية تكفل استدامة إيلاء الأولوية السياسية، والمواءمة والمساءلة على مر الزمن.

وتبرز هذه التحديات بوجه خاص في السياقات التي تتقاطع فيها مجالات التعاون الإنمائي والاستجابة الإنسانية مع القيود المالية، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

> غير أن الاعتراف وحده لا يكفل استمرار الاهتمام السياسي، ولا التنفيذ المنسق، ولا توفير التمويل الكافي عبر مختلف النظم.

وقد أُنشئت القمة العالمية للإعاقة لمعالجة هذا التحدي، لا من خلال استحداث التزامات قانونية جديدة، بل عبر تعزيز المواءمة السياسية والمساءلة وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة. وتهدف القمة العالمية للإعاقة إلى الارتقاء بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتمثل سمتها المميزة في تصميمها الدوري. وتربط القمة العالمية للإعاقة، من خلال عملها عبر دورات متعددة السنوات، بين المشاورات الإقليمية، والمحافل السياسية الرفيعة المستوى، والالتزامات الاستراتيجية، والمتابعة المنظمة، محوّلةً بذلك الاعتراف القانوني إلى عمل سياسي منسق وتنفيذ عملي. وتشكّل القمة ذاتها محطة بارزة ضمن هذه الدورة، وليست نهايتها.

ولا تستحدث القمة العالمية للإعاقة التزامات قانونية جديدة، بل تعزز الأطر القائمة بوصفها محفّزًا للتمويل ومنصةً للمواءمة. كما أنها تعزّز الاتساق بين الأولويات الوطنية والتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، بما يكفل أن يظل إدماج منظور الإعاقة حاضرًا على الصعيد السياسي وراسخًا في الممارسة العملية في مختلف النظم.

يحدد هذا الكتاب الأبيض الغاية الاستراتيجية للقمة العالمية للإعاقة، ومنطقها الناظم، ومبادئها الأساسية. ويوضح المشكلة التي صُممت القمة العالمية للإعاقة لمعالجتها، وكيف تدفع مسار التغيير مقارنة بالآليات القائمة، ولماذا تكتسي أهمية في السياق العالمي الراهن، وكيف تسهم على نحو فريد في النهوض بإدماج منظور الإعاقة بما يتجاوز ما يمكن أن تحققه المقاربات القانونية أو الفنية أو البرنامجية القائمة.

من خلال عملها كآلية سياسية متكررة، تضمن القمة العالمية للإعاقة استمرار التركيز السياسي والتوافق، مما يحافظ على الضغط من أجل اتخاذ إجراء منسّق عبر الأنظمة على المدى الطويل

ما يجعل القمة العالمية للإعاقة فريدة من نوعها

1

قيادة الأشخاص ذوي الإعاقة

- تحديد جدول الأعمال بقيادة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- منع المشاركة الصورية والإدماج الرمزي.
- ترسيخ الأولويات في نهج يركز على الأشخاص والحقوق.

2

الالتزامات باعتبارها أدوات سياسية

- تُستخدم لتحديد الأولويات وإتاحة التعاون وخلق تأثير ملموس.
- التزامات أقل عددًا وأكثر وضوحًا مع ضمان المتابعة.
- تعمل كأدوات للدعوة والمساءلة اللازمة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

3

دورات، وليست مجرد أحداث

- القمة العالمية للإعاقة هي إجراء مستمر متكرر بمرور الزمن، وليست مجرد قمم عابرة.
- ما يحدث بين القمم لا يقل أهمية عن القمة ذاتها.
- حماية مسألة إدماج الإعاقة من التهميش بمجرد تحوّل الاهتمام السياسي.

1.1

المشكلة التي تعالجها القمة العالمية للإعاقة

على الرغم من وجود قوانين واتفاقات راسخة تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هذه الحقوق لا تُترجم بعد، على نحو متسق، إلى عمل سياساتي منسق أو قرارات تمويلية أو تنفيذ عبر مختلف النظم. وتعترف بلدان كثيرة رسميًا بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقد صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن التحديات لا تزال قائمة في ترجمة هذا الاعتراف إلى عمل سياسي منسق وتمويل كافٍ وتنفيذ فعال.

وتسهم عوامل كامنة متعددة في استمرار الفجوة بين الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها في الممارسة العملية. وغالبًا ما يُنظر إلى إدماج منظور الإعاقة بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات، من دون جهة واضحة تتولى المسؤولية عنها. ويؤدي ذلك إلى تشتت الجهود بين الوزارات والوكالات ومصادر التمويل. وفي مجال التعاون الدولي، ورغم الإقرار المتكرر بأهمية إدماج منظور الإعاقة، فإنه لا يُدمج على نحو متسق في تصميم البرامج أو متطلبات التمويل أو نظم المساءلة. وفي حالات الطوارئ الإنسانية، قد يدفع إلحاح الاستجابة بإدماج منظور الإعاقة إلى الهامش، مما يفضي إلى استبعاد الأشخاص الأشد تعرضًا للخطر. وفضلًا عن ذلك، يميل زخم التنفيذ، عبر مختلف القطاعات، إلى التراجع متى انتقل الاهتمام السياسي إلى أولويات أخرى.

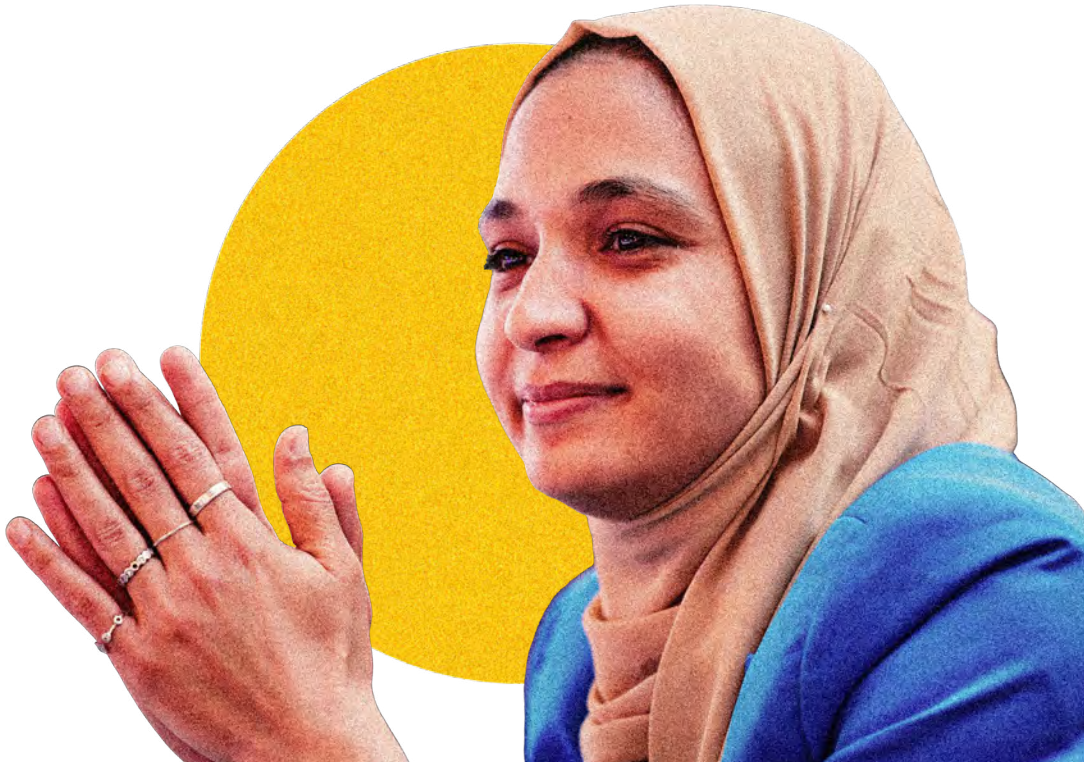

ومع أن الآليات الحالية تعالج جوانب معينة من هذا التحدي، فإنها لا تقدم حلًا شاملًا. فقد أرست اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤوليات ملزمة وأوجبت تقديم التقارير، غير أنها لا تكفل استمرار إيلاء الأولوية السياسية لإدماج منظور الإعاقة داخل نظم التنمية والتمويل. وتعمل المنظمات الإنمائية والإنسانية ضمن أطرها الخاصة للحوكمة والحوافز، حيث كثيرًا ما ينافس إدماج منظور الإعاقة أولويات أخرى أو يُغفل ببساطة. ونتيجة لذلك، يميل التقدم المحرز إلى أن يكون بطيئًا ومجزأً وعرضة للانتكاس بسهولة.

وقد أُنشئت القمة العالمية للإعاقة للمساعدة في سد الفجوة بين الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها الفعلي في السياسات والتمويل والممارسة العملية. وتتمثل غايتها في تعزيز الإرادة السياسية، وتشجيع التعاون، وتوطيد المساءلة بشأن إدماج منظور الإعاقة، ولا سيما في المجالات التي يتقاطع فيها التعاون الدولي والاستجابة للأزمات مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال عملها بوصفها آلية سياسية دورية، تكفل القمة العالمية للإعاقة استمرار التركيز السياسي والمواءمة، وتحافظ على الضغط اللازم لتحقيق عمل منسق عبر مختلف النظم على مر الزمن.

وقد أُنشئت القمة العالمية للإعاقة للمساعدة في سد الفجوة بين الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها الفعلي في السياسات والتمويل والممارسة العملية.

1.2

طبيعة القمة العالمية للإعاقة: ما هي وما ليست عليه

رة أُنشئت القمة العالمية للإعاقة والتنمية لتكون منصة عالمية رائدة لتحديد التحديات والفرص المستمرة في مجال الإعاقة ومنظور الإعاقة في السياسات والممارسات على مستوى العالم. وتهدف القمة إلى تعزيز التعاون الدولي ومعالجة الفجوات في تنفيذ الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في غضون 32 و11 عامًا من اعتمادها. وتسعى القمة إلى تعزيز الالتزام السياسي والقانوني والمالي بالاتفاقية، وتحديد الثغرات الرئيسية في تنفيذها، وتعبئة الجهات الفاعلة العالمية، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لاتخاذ إجراءات ملموسة ومستدامة. وتهدف القمة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، وتحديد الأولويات الرئيسية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالإعاقة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز الأولوية السياسية على المستوى العالمي.

القمة العالمية للإعاقة بوصفها دورة مستمرة متعددة السنوات

تعمل القمة العالمية للإعاقة بوصفها دورة مستمرة، تحافظ على التركيز والتنسيق والمساءلة بشأن إدماج منظور الإعاقة عبر نظم التنمية والعمل الإنساني والتمويل. وبدلًا من أن تكون حدثًا منفردًا، تعمل القمة العالمية للإعاقة ضمن دورات مستمرة تربط بين وضع جدول الأعمال، والانخراط السياسي الرفيع المستوى، والالتزامات الملموسة، وإجراءات المتابعة بين القمم. ويكفل هذا النهج بقاء إدماج منظور الإعاقة بارزًا ومقدَّمًا في صدارة الأولويات، حتى مع تطور الأولويات الدولية.

حشد التمويل ومواءمته لصالح إدماج منظور الإعاقة

لتحويل الالتزامات السياسية إلى تغيير هيكلي ذي مغزى، لا بد من ضمان تخصيص موارد كافية ومنسقة. وتعمل القمة العالمية للإعاقة بوصفها آلية لمواءمة التمويل والموارد، إذ تربط التعهدات السياسية بعمليات إعداد الميزانيات الوطنية، واستراتيجيات التعاون الإنمائي، والأدوات المالية الدولية.

ومع أن القمة العالمية للإعاقة لا تعمل بوصفها كيانًا تمويليًا مستقلًا، فإنها تعزز المواءمة بين الأهداف الوطنية والتعاون الدولي من خلال تشجيع مواءمة تمويل الجهات المانحة والتمويل المتعدد الأطراف والتمويل الإنساني مع التزامات القمة.

واعتبارًا من عام 2025، ثم على نحو أوسع خلال عام 2028 وما بعده، سيُدمج حشد الموارد والرصد المالي واتساق التمويل بصورة منهجية ضمن دورة القمة العالمية للإعاقة بوصف ذلك وظيفة استراتيجية أساسية.

نموذج شراكة قائم على تعدد أصحاب المصلحة

تعمل القمة العالمية للإعاقة من خلال نموذج شراكة يجمع بين الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإنسانية، والقطاع الخاص. وفي إطار هذا النموذج، تحتفظ الحكومات بالمسؤولية الأساسية عن التنفيذ، في حين يوائم الشركاء الدوليون دعمهم مع الأولويات المحددة وطنيًا. وتضطلع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بدور محوري في صياغة الأولويات وتعزيز المساءلة. ويميز هذا البنيان المشترك القمة العالمية للإعاقة عن الآليات التي تتمحور حول تقارير الدول أو تنفيذ المشاريع.

استكمال النظم القائمة وتعزيزها

يتسم دور القمة العالمية للإعاقة بكونه تكميليًا؛ فهي تدعم النظم القائمة وتضيف إليها قيمة، لكنها لا تتولى مسؤوليات الرصد المنوطة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتكمن قوتها الرئيسية في جمع القيادات السياسية والمنظمات التي لا تعمل عادةً معًا على نحو وثيق، بما يساعد الجميع على التركيز على أهداف مشتركة ومساءلة مشتركة. ومن خلال تسليط الضوء بانتظام على إدماج منظور الإعاقة ومتابعة العمل بين القمم، تساعد القمة العالمية للإعاقة على تحويل الوعود إلى عمل حقيقي ومستدام. وبهذه الطريقة، تحوّل الجهود المتفرقة إلى أولوية سياسية مُنسّقة.

وتجعل هذه السمات مجتمعةً من القمة العالمية للإعاقة آلية عملية للنهوض بإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر مختلف النظم.

ولا تُعدّ القمة العالمية للإعاقة:

- هيئة تعاهدية أو آلية رصد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- منصةً لتنفيذ المشاريع
- مؤسسةً تمويليةً مستقلة قائمة بذاتها
- مؤتمرًا عالميًا يُعقد لمرة واحدة

ما الذي يعنيه هذا الأمر عمليًا

قيادة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

يقود القمة العالمية للإعاقة أشخاصٌ من ذوي الإعاقة: تُحدّد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الأولويات، وتُساهم في وضع جدول الأعمال، وتُؤثّر في تصميم الالتزامات، وتُشارك في الرصد والمتابعة بين الدورات.

الالتزامات الاستراتيجية

ضمن دورة القمة العالمية للإعاقة، تُساعد الإلتزامات على تحويل الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إصلاحات في السياسات، وقرارات في الميزانية، وتصميم البرامج، وتغييرات مؤسسية.

التنسيق السياسي

تُعدّ القمة العالمية للإعاقة نموذجًا يضم أصحاب مصلحة متعددين ويجمع الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وشركاء التنمية، والمنظمات متعددة الأطراف، والمنظمات الإنسانية، والقطاع الخاص.

المتابعة والمساءلة

تُساعد القمة العالمية للإعاقة على تحويل الالتزامات إلى تغيير حقيقي ودائم من خلال تسليط الضوء على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والقيام بالمتابعة بين قمة وأخرى.

القمة العالمية للإعاقة آلية سياسية مستمرة

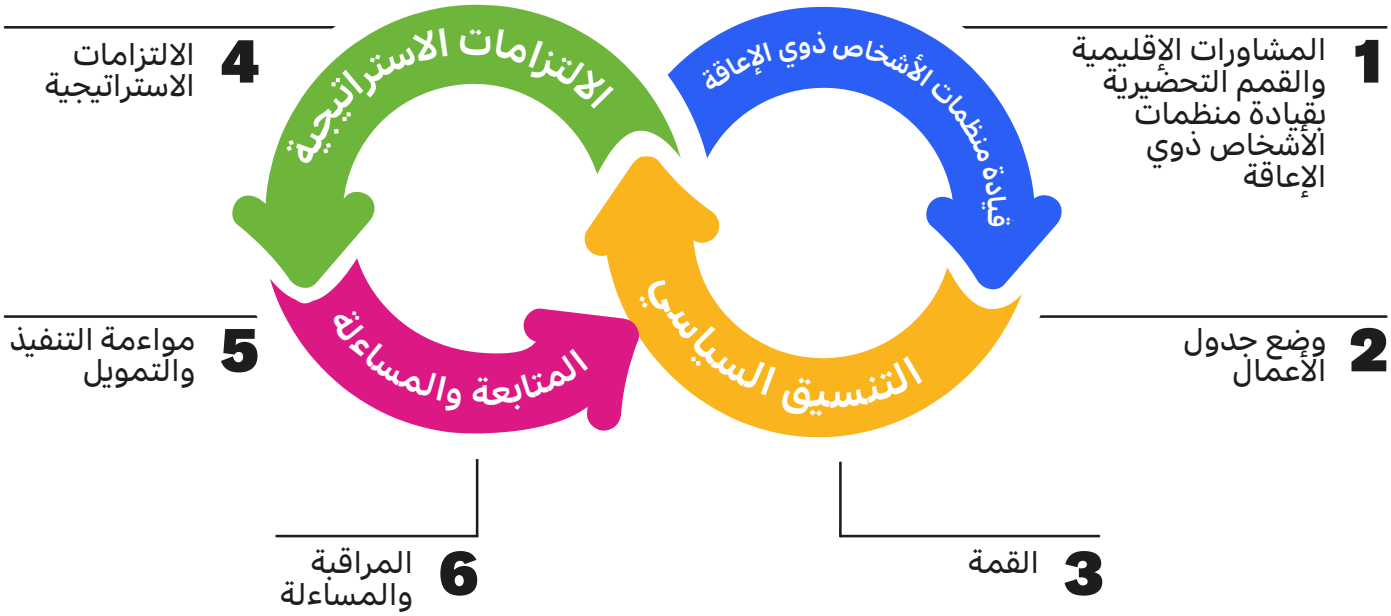

1.3

المبادئ التأسيسية للقمة العالمية للإعاقة

ولكي تؤدي القمة العالمية للإعاقة وظيفتها بمصداقية وفعالية عبر دوراتها، ثمة مبادئ تأسيسية محددة توجّه تصميمها وتنفيذها. وليست هذه المبادئ مجرد إضافات موضوعية، بل ثوابت غير قابلة للتفاوض تحدد جوهر ما تمثله القمة العالمية للإعاقة وطريقة عملها.

قيادة الأشخاص ذوي الإعاقة

تُعد قيادة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال منظماتهم التمثيلية، ركيزة تأسيسية في تصميم القمة العالمية للإعاقة. ولا تقتصر هذه المشاركة على الجانب الاستشاري؛ بل هي مشاركة هيكلية. إذ تضطلع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بدور محوري في تحديد الأولويات، والإسهام في وضع جدول الأعمال، والتأثير في تصميم الالتزامات، والمشاركة في عمليات الرصد والمتابعة عبر مختلف الدورات. وتُعد المخرجات السياسية أدوات للمساءلة يمكن استخدامها لاستدامة الانخراط بين القمم.

ومن خلال إرساء هذه القيادة في جميع مراحل دورة القمة العالمية للإعاقة، يتجاوز إدماج منظور الإعاقة حدود المشاركة الرمزية نحو حوكمة مشتركة تعزز إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف السياقات، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتعمل القمم الإقليمية التمهيدية وحلقات العمل المواضيعية على تفعيل هذه القيادة، لكنها لا ترسم حدودها.

المواءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأساس المعياري للقمة العالمية للإعاقة. وترتكز القمة العالمية للإعاقة إلى الإقرار بأن إدماج منظور الإعاقة هو، في جوهره، مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وتلتزم الدول الأطراف بموجب الاتفاقية باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها وإعمالها.

ولا تعمل القمة العالمية للإعاقة بوصفها هيئة تعاهدية، ولا تستحدث التزامات جديدة؛ بل تعمل بوصفها آلية سياسية تدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز إيلاء الأولوية السياسية والتنسيق والمساءلة. وبهذا المعنى، تعمل القمة العالمية للإعاقة بوصفها أداة عملية تساعد على ترجمة الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان إلى اهتمام سياساتي مستدام، وإصلاح مؤسسي، ومواءمة للموارد.

تعزز القمة العالمية للإعاقة، من خلال دوراتها المتعددة السنوات، الفهم القائل إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أصحاب حقوق، ويمتلكون فاعلية وصوتًا في القرارات التي تمس حياتهم. وتسهم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة الأولويات، وإثراء الالتزامات، وتوطيد عمليات المساءلة التي تدعم تنفيذ التزامات الاتفاقية في الممارسة العملية.

وتكتسب القمة العالمية للإعاقة، بوصفها محفزًا سياسيًا، أهمية خاصة في المجالات التي يؤدي فيها التعاون الدولي دورًا مهمًا في تمكين التنفيذ، بما في ذلك العمل الإنساني ومواءمة التمويل. وفي هذا الصدد، توضح المخرجات السياسية المنبثقة عن مسار القمة العالمية للإعاقة، مثل إعلان عمّان-برلين، كيف تسهم القمة في تعزيز الاتساق والتوجه المشترك بين أصحاب المصلحة، بما يتسق مع روح المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التعاون الدولي.

ومن خلال دعم المواءمة بين المسارات السياسية والالتزامات القانونية في مجال حقوق الإنسان، تسهم القمة العالمية للإعاقة في النهوض بإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر مختلف السياقات الوطنية، بما في ذلك السياقات التي لا تزال فيها حواجز هيكلية تعترض سبيل التنفيذ.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقمة العالمية للإعاقة : الأدوار المتميزة والمتكاملة

القمة العالمية للإعاقة

- دعم إعطاء الأولوية السياسية عبر مختلف الأنظمة
- تعزيز الحضور والتنسيق والتوافق
- إنشاء الالتزامات السياسية والمتابعة عبر الدورات
- تعزيز التنفيذ في المجالات الأكثر هشاشة: التعاون الدولي، وتمويل التنمية، والاستجابة للأزمات

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- تحديد الحقوق القانونية والتزامات الدولة
- تحديد المعايير المعيارية
- توفير آليات لمراقبة المعاهدات
- ترسيخ حقوق ذوي الإعاقة في القوانين

الملكية الوطنية في إطار التعاون الدولي

يعتمد إحراز تقدم مستدام في إدماج منظور الإعاقة على القيادة الوطنية. وتحتفظ الحكومات بالمسؤولية الأساسية عن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات والميزنة والإصلاح المؤسسي.

وفي كثير من الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى، يتشكل التنفيذ بفعل التعاون الدولي وأطر التمويل ونظم الحوكمة المتعددة الأطراف. تعزز القمة العالمية للإعاقة المساءلة المشتركة من خلال ربط الأولويات الوطنية بالشراكات الدولية والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف ضمن إطار سياسي متسق.

وتتوقف فعالية دورة القمة العالمية للإعاقة، من حيث وضع جدول الأعمال والانعقاد السياسي والالتزامات والمتابعة، على مبادئ توجيهية راسخة. ومن دون هذه المبادئ الواضحة غير القابلة للتفاوض، تتعرض القمة العالمية للإعاقة لخطر التمييع أو الانخراط الرمزي المحض. ولذلك، تستند القمة العالمية للإعاقة إلى مبادئ تأسيسية تصون نزاهتها، بما يكفل أن يفضي العمل السياسي إلى تقدم حقيقي.

1.4

كيف تدفع القمة العالمية للإعاقة مسار التغيير

يتمثل الهدف العام لدورة القمة العالمية للإعاقة في الارتقاء بحياة الأشخاص ذوي الأعاقة من خلال ضمان ترجمة الالتزامات الحقوقية إلى تغييرات عملية في السياسات والنظم وتخصيص الموارد. ولدفع هذا التغيير، لا يتمثل التحدي الرئيسي في الافتقار إلى المعايير، بل في الحاجة إلى استمرار إيلاء الأولوية والالتزام والتنسيق. وتعالج القمة العالمية للإعاقة ذلك بإرساء مسار منظم يربط بين القيادة والالتزامات والمساءلة طوال كل دورة من دورات القمة.

وضع جدول الأعمال بقيادة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وترسيخ الأولوية على نحو بنيوي

تبدأ كل دورة من دورات القمة العالمية للإعاقة بمشاورات إقليمية وقمم تمهيدية وحلقات عمل مواضيعية يحدد فيها أصحاب المصلحة، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، الثغرات العملية في التنفيذ، والأولويات الاستراتيجية، والمخاطر الناشئة، والحواجز النظمية عبر مختلف المناطق والقطاعات المواضيعية. وتصوغ هذه المسارات الإقليمية جدول الأعمال العالمي عبر ربط الأولويات بالتجارب الواقعية ومعالجة العوائق الفعلية. ومن خلال هذا المسار، تكفل القمة العالمية للإعاقة أن يظل إدماج منظور الإعاقة عمليًا وذا مغزى، لا مفهومًا مجردًا أو رمزيًا.

وتؤدي وظيفة وضع جدول الأعمال هذه دورًا حيويًا في الحد من تشتت الجهود وضمان مراعاة المناقشات العالمية للأولويات الوطنية والإقليمية.

الحضور السياسي والمواءمة

توفر القمة محطةً للحضور السياسي الرفيع المستوى. ومن خلال الجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنمائية وسائر أصحاب المصلحة، تتيح القمة العالمية للإعاقة منصة مشتركة يجري من خلالها إبراز إدماج منظور الإعاقة ضمن جداول أعمال التنمية والعمل الإنساني الأوسع نطاقا.

غير أن الانعقاد السياسي وحده لا يدفع مسار التغيير. ويؤدي الانعقاد السياسي، ضمن دورة القمة العالمية للإعاقة، وظيفة تتمثل في مواءمة الجهات الفاعلة حول أولويات مشتركة، وإتاحة منصة لالتزامات منسقة.

الالتزامات الاستراتيجية والنهوض بالتنفيذ

لا تُعد الالتزامات في إطار دورة القمة العالمية للإعاقة غاية في حد ذاتها؛ فالالتزامات هي أدوات سياسية استراتيجية ذات نطاق وأطر زمنية ومسارات تنفيذ محددة، تشير إلى أولويات واضحة، وتتيح التعاون، وتنشئ نقاطًا مرجعية معلنة للمساءلة. وهي مصممة للربط بين الإرادة السياسية وإصلاح السياسات وقرارات الميزنة والتغيير المؤسسي ومواءمة التمويل، بما يكفل ترجمة الإعلانات إلى مسارات تنفيذية.

وتساعد الالتزامات، في إطار دورة القمة العالمية للإعاقة، على ترجمة الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إصلاح في السياسات، وقرارات في الميزنة، وتغيير مؤسسي، وتصميم للبرامج.

ومن خلال مواءمة الأولويات الوطنية مع أطر التعاون الدولي والتمويل، تعزز القمة العالمية للإعاقة الظروف التي يمكن في ظلها أن يتقدم التنفيذ على نحو منظم ومستدام. ولا يتوقف التنفيذ الفعال على الالتزام السياسي فحسب، بل يتوقف أيضًا على مواءمة التمويل واستدامة الإصلاح المؤسسي.

وتساعد عمليات الرصد والمتابعة عبر الدورات على تحديد الفجوات، ودعم تصحيح المسار، والحفاظ على الزخم نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس. وقد أثبتت التجربة أن عددًا محدودًا من الالتزامات المحددة بدقة والمتوائمة استراتيجيًا، متى اقترن بالمتابعة، يكون أكثر فعالية من كم كبير من الوعود الفضفاضة. وبهذه الطريقة، ومن خلال إدماج الإلتزامات في دورة القمة العالمية للإعاقة الأوسع نطاقًا، تنتقل الآلية من التعهدات القائمة على الكم إلى التركيز على الجودة والاتساق والمساءلة.

المتابعة والمساءلة عبر الدورات

يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للقمة العالمية للإعاقة في كونها مسارًا مستمرًا يمتد عبر الزمن. ويكفل رصد التقدم المحرز، وتبادل الدروس المستفادة، واستمرار الانخراط بين القمم، ألّا يفقد إدماج منظور الإعاقة زخمه متى تحول الاهتمام العالمي إلى قضايا أخرى.

كما تُشكل المخرجات السياسية والالتزامات نقاطًا مرجعية يمكن للحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وشركاء المجتمع المدني الرجوع إليها وتقييمها واستخدامها من أجل تعزيز المساءلة. وتساعد هذه الاستمرارية على تحويل محطات الحضور السياسي إلى ضغط سياسي مستدام.

1.5

لماذا تكتسي القمة العالمية للإعاقة أهمية الآن؟

إن السياق العالمي المحيط بإدماج منظور الإعاقة يزداد اضطرابًا؛ فالكوارث المرتبطة بالمناخ، والنزاعات، والصدمات الاقتصادية، وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني والتمويل الإنمائي، كلها عوامل تعيد تشكيل الأولويات السياسية والدولية وتضيّق حيز الاهتمام. وفي مثل هذا السياق الجيوسياسي، تكون المسائل المستعرضة عرضة للتهميش، إذ تنصرف الحكومات والمؤسسات إلى التركيز على الأزمات الملحّة. ويُعد إدماج منظور الإعاقة عرضة لهذا التحول بوجه خاص؛ ففي حين تظل الالتزامات القانونية قائمة، قد يضعف الاهتمام السياسي والتنفيذ المنسق عندما تتعرض النظم للضغط.

وتضطلع القمة العالمية للإعاقة بدور بالغ الأهمية في هذه البيئة؛ فمن خلال ترسيخ إدماج منظور الإعاقة ضمن دورات سياسية عالمية متكررة، تساعد القمة على استدامة الاهتمام، وتعزيز المساءلة، والنهوض بالاتساق عبر نظم التنمية والعمل الإنساني. ومن دون آلية مثل القمة العالمية للإعاقة، يواجه إدماج منظور الإعاقة خطر التمييع عبر نظم لا يضطلع فيها أي فاعل بمسؤولية سياسية مستدامة عن التنفيذ.

وتكمن قيمتها في الحفاظ على التركيز السياسي وتعزيز التنفيذ، بما يكفل أن يظل إدماج منظور الإعاقة مترسخًا في صنع القرار لا أن يُعامل باعتباره مسألة ثانوية.

2

من الالتزام إلى الأثر المستدام

تطورت القمة العالمية للإعاقة من محفل عالمي دوري إلى آلية سياسية منظمة للنهوض بإدماج منظور الإعاقة عبر مختلف النظم. ومن خلال دوراتها السياسية الدورية، تجمع القمة العالمية للإعاقة بين الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الدوليين وسائر أصحاب المصلحة من أجل مواءمة الأولويات، وحشد العمل الجماعي، وتعزيز المسؤولية المشتركة عن التنفيذ.

ويوضح هذا الكتاب الأبيض المنطق الناظم لهذه الآلية. وفي صميم هذا المنطق قيادة الأشخاص ذوي الإعاقة، المترسخة في وضع جدول الأعمال وتصميم الالتزامات والرصد والمتابعة. وترسّخ الملكية الوطنية التنفيذ داخل السياسات الوطنية والميزنة والإصلاح المؤسسي، في حين يعزز التعاون الدولي الاتساق ومواءمة الموارد. كما تعمل الالتزامات بوصفها أدوات استراتيجية تربط الإرادة السياسية بالإجراءات العملية ومواءمة التمويل والتقدم القابل للقياس.

وتتضافر هذه العناصر لتضع القمة العالمية للإعاقة في موقع يتجاوز كونها مجرد قمة للحوار؛ فهي مرتكز سياسي مستدام يربط الحضور العالمي بالوقائع الإقليمية والوطنية، بما يكفل أن يسهم الزخم المتولد عن كل قمة في إحراز تقدم تراكمي على مر الزمن. وفي نهاية المطاف، تُقاس فعالية القمة العالمية للإعاقة بمدى إسهام هذه المسارات في إحداث تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع استمرار تطور القمة العالمية للإعاقة، تكمن قيمتها في قدرتها على الحفاظ على التركيز، وتعزيز المساءلة، ودفع التنفيذ في ظل سياقات سياسية واقتصادية متغيرة. ويشكل هذا الكتاب الأبيض نقطة مرجعية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة المنخرطين في هذا المسار، مؤكدًا التزامًا جماعيًا بالانتقال من الاعتراف إلى النتائج، ومن المبادرات المعزولة إلى النظم المنسقة، ومن الالتزام إلى الأثر المستدام لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

ما الذي يعنيه هذا الأمر عمليًا

01

تُرسّخ الحكومات إدماج منظور الإعاقة عبر السياسات والميزانيات، رابطة الالتزامات الوطنية بالتنفيذ والمساءلة المدعومة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

02

وتساعد القمة العالمية للإعاقة الحكومات على إبراز أولوياتها وتحديد المواضع التي يمكن فيها للتعاون الدولي والمساعدة الفنية والتمويل أن يعجّل بإحراز التقدم.

03

ويعمل الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الإنسانيون على مواءمة التزاماتهم ودعمهم مع الأولويات المحددة وطنيًا، مستخدمين القمة العالمية للإعاقة لتنسيق هذا الدعم.

04

وتستخدم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الالتزامات والمخرجات السياسية المتفق عليها لتتبع التقدم المحرز، والتفاعل مع صنّاع القرار، واستدامة المساءلة بين دورات القمة العالمية للإعاقة.

تابعونا

globaldisabilitysummit.org

Global Disability Summit

GDS_Disability

هذا المشروع مُموّل من قِبل الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

© Global Disability Summit / 2026